

**تحقيق،** بعد نحو 11 عاماً على نصب خيمة أهالي المفقودين والمُخفّين قسراً في ساحة «الإسكوا»، أُعلن، أول من أمس، إزالتها من قبل منظمة «سوليد»، إلا أن بعض الأهالي رفضوا التخلي عن رمز قضيتهم، فاستجابت «سوليد» وأعدت النظر بقرارها، إذ أبقّت على الخيمة ولكنها علّقت الدوام فيها

## خيمة المفقودين باقية: رمز القهر



استجابت «سوليد» للأهالي وأبقّت على الخيمة، لكنها ألغّت الدوام فيها (هيثم الموسوي)

### أيضاً الشوفي

ليست خيمة أهالي المفقودين والمُخفّين قسراً في الحرب الأهلية حدثاً عابراً. تختزن هذه الخيمة قصص أمهات وزوجات وشقيقات فقدن جزءاً من أرواحهن بسبب حرب قاسية مستمرة في ذاكرتهن إلى اليوم. أول من أمس «علّق الدوام» في الخيمة بعد نحو 11 عاماً على نصبها في 11 نيسان 2005 في ساحة «الإسكوا»، «وُلدت» الخيمة بهدف الضغط لمعرفة مصير المفقودين والمعتقلين المُخفّين، وتحولت بعد سنوات إلى مقر للجنة أهالي المخطوفين والمفقودين. كان القرار الذي اتخذته منظمة «سوليد» وأعلنته في مؤتمر صحافي، يقضي بإزالة الخيمة نهائياً لتتراجع عن الأمر لاحقاً بعد اعتراضات من الأهالي الذين أبوا أن يزيلوا «رمز قضيتهم». استجابت «سوليد» وأبقّت على الخيمة، لكنها ألغّت الدوام فيها.

«صحيح نقص عدداً، ومات منا ناس كثير وتعبنا بس ما ينسا. أنا مستعدة ضل 20 سنة بعد دور على زوجي»، تقول نهيل شهوان التي اختطف زوجها، قزحياً شهوان، عام 1980 من البترون. «تلفنولو



### حلواني: الخيمة تغلق عندما نصل إلى حل عملي وهوئساتي مقبول

شركة قال عازينو بشغل وانخطف. بس أنا شفتو بعد 3 أشهر ونص بسوريا وقعدت معو. ما حدا يقلي ما منعرف وينو، أنا بعرف وينو»، تروي نهيل وتجهش بالبكاء. بعد 40 عاماً على اندلاع الحرب، 33 عاماً على تشكيل لجنة أهالي المخطوفين والمفقودين و11 عاماً على نصب خيمة أهالي، لم يرجع الأخ ولا الزوج ولا الابن وبقيت هؤلاء النساء صامدات، قويات وحزيبات... ينتظرن. أوديت سالم انتظرت كثيراً، 24 عاماً بعد اختطاف ولديها



### نشاط

الخيمة ولم تكلف نفسها عناء زيارتها والاستماع إلى معاناة الأهل. ولم تقدم يوماً على اتخاذ خطوة قانونية في سبيل رفع هذه الجريمة أمام المراجع القضائية المختصة». يضيف عاد أن «الكل معني اليوم بهذه القضية، وعلى هذا الأساس نطالب المجتمع المدني اللبناني والمنظمات العاملة على هذا الملف بمتابعة الضغط لإنشاء الهيئة، ونطالب الأمم المتحدة بالالتزام قضية المُخفّين قسراً وفقاً للتعهد الذي أعلنته العام الماضي في المكان نفسه والذكري نفسها، وهي تتحمل مسؤولية الإسهام في الضغط معنا لتأليف الهيئة الوطنية». تستذكر وداد حلواني، رئيسة «لجنة

مجلس النواب من أجل تشكيل الهيئة. تُخبر نهيل أن منذ فترة طويلة لم يزرهن أحد في الخيمة «ما حدا عم يسألنا شي أو يحكي معنا، نسيونا. حتى الأمم المتحدة (الإسكوا) قطعوا الكهرباء عن الخيمة من شهرين». بقيت ماجدة، القاطنة الدائمة في الخيمة، من دون ضوء. إهمال الدولة المقصود للأهالي ترافق مع إهمال من قبل منظمات المجتمع المدني التي لم تعتبر أن قضية المفقودين من ضمن برامجها. النقابات مثلاً، وتحديداً نقابة المحامين، لم تحرك ساكناً، وقد حملها عاد المسؤولية، إذ رأى أن «النقابة طوال 10 أعوام هي أيضاً من الذين لا يعرفون مكان

من النضال عبر الضغط السياسي من أجل تشكيل «الهيئة الوطنية للمُخفّين قسراً». يقول عاد إن الخيمة أنجزت أربعة أمور أساسية خلال السنوات التي مرت، فقد جمعت الخيمة الأهالي ووحدهم، وحولت القضية من تابو سياسي إلى قضية وطنية جامعة. كذلك أنجز الأهالي عبر الخيمة انتصاراً قضائياً بعدما أصدر مجلس شوري الدولة حكماً كرس فيه حق الأهالي بمعرفة مصير المفقودين، لتصل المعركة إلى مجلسي الوزراء والنواب حيث يعول الأهالي على مرسوم وزاري تقدّم به وزير العدل السابق شكيب قرطباوي عام 2012 لإنشاء «الهيئة الوطنية للمُخفّين قسراً» ومشروع القانون المقدم إلى

## برلمان التلامذة في «اليسوعية»: تخيّل حياة برلمانية سليمة

صوته من خلاله، فيما السلطات المحلية ضمن الإصلاحات اللامركزية تسعى لتعديل هذه القاعدة الزبائنية. وقد قدّم كرم شرحاً موسعاً لمضمون مشروع القانون. في الجلسة التي تلقّاها، تحدث زياد عبد الصمد، المدير التنفيذي لشبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، عن مشروع قانون المقترحة للعثماني، للاحية التعديلات المقترحة لخفض سن الانتساب إلى الجمعيات من 21 سنة إلى 18 سنة. البداية كانت بلفت انتباه الطلاب المشاركين إلى أنهم جميعاً لا يملكون حق الانتساب إلى جمعيات، وعند بلوغهم الـ 18 سنة، سيتمتعون بحقوقهم المدنية دون حقوقهم السياسية. ولفت عبد الصمد إلى اشكالية «العلم والخبر»

خلالها مصالحتها»، والثانية لم تطبق «عمداً» وترتبط بتكوين السلطة، ومن هذه الإصلاحات ما هو مرتبط بمجلس الشيوخ، المساواة بين المرأة والرجل، إصلاحات اقتصادية واجتماعية أخرى، وبرزت هذه الإصلاحات طرح اللامركزية الإدارية. قدّم كرم عرضاً مطولاً لأهمية اللامركزية الإدارية، مذكراً بالاقترحات المقدمة من الحركة الوطنية في السبعينات، وربط كرم مفهوم اللامركزية بعدد من القضايا الأنية، منها أزمة النقابات ودور البلديات الذي انتزع منها صلاحياتها لمصلحة شركة سوكلين، رابطاً ذلك بالنظام السياسي الساعي لتكريس الولاءات للزعماء في ظل غياب أي وسيط «مؤسستي» يمكن للمواطن تحصيل حقوقه أو إيصال

الجلسات الأربع الأخرى، تناولت كل منها مشاريع قوانين أو مشاريع تعديل قوانين. قالت كارول شراباتي مديرة معهد العلوم السياسية: «لن نكتفي فقط بمناقشة هذه المشاريع وإقرارها في المرحلة الثانية من المشروع، بل سنحرص أيضاً على متابعتها مع رؤساء الكتل النيابية». سعى المعهد إلى اختيار قضايا حديثة لطرحها على طاولة النقاش. طرح مدير ورئيس قسم الأبحاث في مبادرة المساحة المشتركة كرم مشروع قانون اللامركزية الإدارية، منطلقاً من الإصلاحات الواردة في اتفاق الطائف والمقسمة إلى فئتين: الأولى تؤدي إلى إعادة توزيع السلطة، وهي التي جرى تطبيقها «لأن السلطة الحاكمة تحكم بطريقة تؤمن من

لتاريخ المجالس التمثيلية من نظام القائمقاميتين حتى اليوم، شارحا صلاحيات المجلس النيابية، وأهمها التشريع، وكيف تجري المبادرة بالتشريع. تناولت أسئلة الطلاب تأثير اتفاق الطائف على عمل الحكومة والمجلس النيابي، إذ عدلت صلاحيات رئيس الجمهورية وتحول لبنان إلى جمهورية برلمانية. رد غنوم أن لرئيس الجمهورية اليوم صلاحيات «معنوية»، كما استوضح الطلاب من غنوم عن طريقة انتخاب أعضاء اللجان النيابية ومراعاة الحاصصة المذهبية والمناطقية أيضاً، وكانت أسئلة ومدخلات الطلاب لافتة جداً عن دور مجلس الشيوخ (المفترض) في إلغاء الطائفية السياسية وسبب عدم تأسيسه بعد.

### حسين مهدي

ما يعجز عنه النواب والوزراء في لبنان، يقوم به التلامذة. أمس، أنجز معهد العلوم السياسية في كلية الحقوق والعلوم السياسية في الجامعة اليسوعية المرحلة الأولى من برلمان التلامذة لهذا العام، بمشاركة 35 مدرسة من مختلف المناطق اللبنانية. يحاول المعهد من خلال هذا النشاط تجسيد حياة سياسية سليمة في واقع شاذ يسوده شلل المؤسسات الدستورية وتعطيلها. تعرّف الطلاب على وظائف البرلمان وعمل اللجان النيابية من خلال شرح قدّمه المدير العام للجلسات واللجان في المجلس النيابي، رياض غنوم. قدّم لهم سرداً